

في التبيين السابق ان المختار عند كون مدلوله النسبة
 لا الفاعل المعين وكذا ما ذكره بقوله الا ان يقال ان النسبة
 تفهم اجالا لا يشوب بان مدلوله النسبة الى الفاعل المعين
 فانها من المفهوم اجالا من مجرد الفعل بدون ذكر الذات
 وحاصل ما ذكره بقوله الا ان يقال بان النسبة تفهم اجالا
 ان النسبة الى الفاعل المعين وان لم تفهم مفصلا من
 مجرد الفعل بدون الفاعل الا انها تفهم اجالا من مجرد
 بسبب العلم بوضع الفعل النسبة الى الفاعل المخصوص مع
 سائر الافعال ونفهم المعنى المطابق ليعبر على وجه تقييده
 العلم بالوضع والعلم بالوضع اقتضى الفهم الاجمالي للنسبة
 الى الفاعل المعين فانهم قوله لكونه الدلول المطابق
 للمادة تكون الحرف مدلولها مطابعا للمادة انما هي اذا كان
 جوهر الكلمة موضوعا للماد في المشتق منه وذلك غير
 ظاهرا على ما اشار اليه فيما ذكر في التبيين السابق وايضا
 القياس على فهم معنى زيد في زيد قائم قبل فهم مجموع الفعل
 لا يخلو عن شيء فان زيدا كلمة تامة بخلاف المادة فانها
 بعض كلمة والحكم الثابت لكل كلمة لا يلزم ان يشئت لبعضها

ثم قوله ثم قول الدلالة اه إشارة الجواب الاشكال
 بنفهم الذات من المعنى بدون ان يفهم المخرج المركب منه
 ومن النسبة عنها وحاصله الفرق بين فهم المعنى التضميني
 بدون فهم المعنى المطابق وبين الدلالة التضمينية بدون
 المطابقية وفيما نحن فيه وان فهم المعنى التضميني بدون
 فهم المعنى المطابق كمن لم يحقق الدلالة التضمينية بدون
 المطابقية فان الدلالة كونه الشيء بحالته يلزم من العلم
 العلم بشئ اخر والتجسس تتصف بالحيثيات بحيث يلزم من
 العلم بها العلم بالزمانا بحيث يلزم من العلم بالعلماء
 المخرج فان العلم بالثاني بواسطة الذات وذكره فان
 الاحتياج الى الوساطة لا يثبت في الدلالة ويمكن ان يجاب
 ايضا عن الاشكال بما ذكره بقوله الا ان يقال فانهم قوله
 والاحتياج ان تعريف العلم لا يثبت في اعلام الاجناس يمكن
 ان يوجه كلام المصنف بحيث لا يرد عليه النقض باعلام الا
 بان يقال مراده بالخصوص قوله اللفظ مدلوله اما كانه او
 شخص المعين سواء كان المعين جرميا حقيقيا او كليا او
 ويكون المراد بالعلم في مقابلته ما ليس بمعين فانهم قوله